

النظام الأساسي

لجمعية

.....

العنوان الأول

التكوين

الفصل 1: تكونت لمدة غير محددة بين الأشخاص الطبيعيين والممضيين على هذا النظام الأساسي جمعية أطلق عليها

- اسم :
- عنوان المقر الرئيسي للجمعية هو
- العنوان الإلكتروني للجمعية هو
- الهاتف :

الفصل 2:

تنشط هذه الجمعية وفق أحكام المرسوم عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات وتحترم في نشاطها

وتمويلها مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعدديّة والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان.

وتلتزم بعدم الدعوة إلى العنف والكراهية والتّعصب والتّمييز على أساس دينية أو جنسية أو جهوية.

كما لا تجمع الأموال أو تقدم الدعم للأحزاب أو المرشحين لانتخابات وطنية أو جهوية أو محلية.

الفصل 3: موضوع الجمعية: جمعية

..... وتهدف إلى:

- ✓
- ✓
- ✓

*وسائل تحقيق الأهداف:

- ✓
- ✓
- ✓

الفصل 4: يجب على كل من يمثل الجمعية إيداع إعلان بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ينص على اسم الجمعية وموضوعها وهدفها ومقرها بنظير من الحجة الرسمية المحررة في الغرض عند إرسال مكتوب الإعلام عن تكوين الجمعية وذلك في أجل لا يتجاوز 7 أيام من تاريخ تسلم بطاقة الإعلام بالبلوغ أو من تاريخ انقضاء 30 يوما من تاريخ الإرسال عند عدم رجوع بطاقة الإعلام بالبلوغ.

الفصل 5: يلتزم مسيرو الجمعية بإعلام الكاتب العام للحكومة عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ بجميع التغييرات التي أدخلت على نظامها الأساسي أو على هيئتها المديرة أو على مقرها الاجتماعي وذلك في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ إدخال التغيير.

ويشمل هذا الإعلام الفروع والأقسام والمنظمات الثانوية التي لها علاقة بالجمعية.
كما يقع إعلام العموم بهذه التغييرات عبر وسائل الإعلام المكتوبة وعبر الموقع الإلكتروني للجمعية إن وجد.

العنوان الثاني

التركيبة – الاشتراك – الأعضاء

الفصل 6: تتركب الجمعية من:

- أعضاء عاملين
- أعضاء منخرطين
- أعضاء شرفيين

الفصل 7: كل عضو ملزم بدفع اشتراك سنوي قدره د ويدفع في السادس الأول من كل سنة ويمكن باقتراح من الهيئة المديرة تحديد مقدار الاشتراك في جلسة عامة.

الفصل 8: يشترط لعضوية الجمعية:

- الجنسية التونسية أو الإقامة في تونس.
- بلوغ سنة من العمر على الأقل.
- القبول بمقتضيات النظام الأساسي كتابة.
- دفع معلوم الاشتراك.

الفصل 9: كل أعضاء الجمعية متساولون في الحقوق والواجبات وفق بنود النظام الأساسي ويلتزمون بمقتضياته ولا يجوز مشاركة أعضاء أو أجزاء الجمعية في إعداد أو اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تعارض بين مصالحهم الشخصية أو الوظيفية ومصالح الجمعية.

ويفقد صفة العضوية:

- من قدم استقالته ووجهها في ظرف مضمون الوصول باسم رئيس الجمعية على العنوان الرسمي للجمعية وأعلم الكاتب العام للحكومة بذلك بمكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

- من قرارت الهيئة المديرة رفته من أجل اقترافه غلطة فادحة، غير أن هذا الرفت لا يقرر إلا بعد أن تستدعي الهيئة المديرة المعنى بالأمر بالطرق القانونية وتضرب له أجلا للإدلاء ببياناته، وإذا تأخر هذا عن الإدلاء فللهيئة المديرة الحق في اتخاذ قرارها بالرفت.

الفصل 10: إن وفاة أو استقالة أو رفت أحد الأعضاء مهما كانت صفتة لا يتربّع عنه وضع حد لنشاط الجمعية ويتعين على الأعضاء المستقلين أو المرفوتين دفع اشتراكاتهم التي حلّ أجلها واشترك السنة التي وقع فيها الرفت أو الاستقالة.

الفصل 11: تتمثل حقوق الأعضاء في:

- حق الحصول على المعلومات والبيانات المفيدة والهامة المتعلقة بالجمعية ونشاطها.
- حق انتخاب أعضاء الهيئة المديرة.
- حق المشاركة في كل تنقيح أو تغيير يزمع إدخاله على النظام الأساسي للجمعية .
- حق الإطلاع على طرق الاقتراع والتصويت داخل الجلسة العامة وضبطها ضمن النظام الداخلي للجمعية - حق الإطلاع على التقرير المالي.
- حق الإطلاع على مضمون تقرير مراقب الحسابات.
- حق تقديم المقترفات والأراء بخصوص المسائل المتعلقة بالنشاط السابق للجمعية وبمشاريعها وبرامجها المستقبلية.

تتمثل واجباتهم في:

- خلاص معلوم الإشتراك.
- القيام بالواجبات والمهام الموكولة إليه ضمن برامج وأنشطة الجمعية.
- العمل على تطبيق أهداف الجمعية والإلتزام بلوائحها ونظمها الأساسية والداخلي.
- المحافظة على ممتلكات الجمعية وصيانتها.
- إحترام القوانين المنظمة للجمعيات والإلتزام بالنظامين الأساسي والداخلي للجمعية.

العنوان الثالث

التنظيم الإداري والمالي

الفصل 12: تدير الجمعية هيئة مدبرة خدماتها مجانية وتتركب من أعضاء ينتخبهم الأعضاء العاملون انتخاباً سرياً أثناء جلسة عامة وذلك لمدة سنوات

وتسند لهم الصفات التالية:

- رئيس الجمعية
- نائباً للرئيس
- كاتب عام
- نائب الكاتب العام
- أمين المال
- نائب أمين المال
-
-

ويمكن إعادة انتخاب الهيئة المدبرة، غير أنه لا يمكن إعادة انتخاب أي عضو لأكثر من دورتين متتاليتين. ويشترط عدم اضطلاع مؤسسي ومسيري الجمعية بمسؤولية ضمن الهياكل المركزية المسيرة للأحزاب السياسية.

الفصل 13: تمسك الجمعية السجلات التالية:

سجل الأعضاء تدون فيه أسماء أعضاء الجمعية وعناؤينهم وجنسياتهم وأعمارهم ومهنهم.

سجل مداولات هيئات التسيير.

سجل النشاطات والمشاريع ويدون فيه نوع النشاط أو المشروع.

سجل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا مع التمييز بين النقدي منها والعيني، العمومي والخاص الوطني والأجنبي.

سجل جرد العقارات والمنقولات.

السجلات المحاسبية.

الفصل 14: تجتمع الهيئة المدبرة مرة كل شهر على الأقل وتوخذ القرارات بعد المداولة بأغلبية الأصوات على شرط حضور نصف الأعضاء على الأقل وعند التساوي يكون صوت رئيس الجمعية مرجحاً. وتسجل القرارات بالسجل الخاص بالمداولات. ويمكن للهيئة المدبرة بطلب من ثلث أعضائها أن تعقد اجتماعاً خارقاً للعادة ويشترط حضور نصف الأعضاء بالجلسة.

الفصل 15: للهيئة المدبرة الصلاحية التامة ل القيام بجميع العمليات المتعلقة بالجمعية باستثناء القرارات التي هي من مشمولات الجلسة العامة.

كما يمكن لها

- ✓ إعداد مشروع النظام الداخلي للجمعية.
- ✓ النظر في قبول الأعضاء ورفقهم مع مراعاة أحكام الفصل 9.

- ✓ إسناد العضوية الشرفية.
- ✓ الإذن بكراء المحلات وكراء أو شراء الأثاث اللازم لنشاط الجمعية.
- ✓ تعيين أجور من هم في خدمة الجمعية.
- ✓ السهر على احترام تطبيق القانون المنظم لنشاطها.
- ✓ إبرام عقود برامج مع جمعيات أو جهات أخرى مختصة
- ✓ إبرام عقود تعاون أو شراكة مع جمعيات أو منظمات أخرى تنشط على المستوى الوطني أو الإقليمي والدولي.

الفصل 16 : يمكن للهيئة المديرة إدخال تغيير على صفات أعضائها أو تقويض جانب من سلطاتها لأحد أعضائها غير أن القرار المتخذ في الغرض ينبغي أن يصدر عن أغلبية ثلثي أعضاء الهيئة المديرة على الأقل ويجب أن يوقع من طرفهم ويسجل على دفتر المداولات.

الفصل 17 : يحجر على الجمعية تنظيم أية تظاهرة يتم من خلالها توزيع الأرباح على أعضائها.

وتكون مداخل الجمعية من:

- اشتراكات الأعضاء.
- المساعدات العمومية.
- العائدات الناتجة عن ممتلكات الجمعية ونشاطاتها ومشاريعها.
- التبرعات والهبات والوصايا وطنية كانت أو أجنبية.

وتلتزم الجمعية بصرف مواردها على النشاطات التي تحقق أهدافها.

الفصل 18 : يحجر على الجمعية قبول مساعدات أو تبرعات أو هبات صادرة من دول لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية أو عن منظمات تدافع عن مصالح وسياسات تلكم الدول.

وتنشر الجمعية المساعدات والتبرعات والهبات الأجنبية وتذكر مصدرها وقيمتها وموضوعها بإحدى وسائل الإعلام المكتوبة وبالموقع الإلكتروني للجمعية إن وجد، في ظرف شهر من تاريخ قرار طلبها أو قبولها. وتعلم الكاتب العام للحكومة بكل ذلك بمكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ في نفس الأجل.

الفصل 19 : تمسك الجمعية محاسبة طبقاً للنظام المحاسبي للمؤسسات الجاري به العمل ووفق المعايير المحاسبية الخاصة بالجمعيات التي يضبطها قرار الوزير المكلف بالمالية.

الفصل 20 : تتم كل المعاملات المالية للجمعية صرفاً ودخلًا بواسطة تحويلات أو شيكات بنكية أو بريدية إذا تجاوزت قيمتها مبلغ خمس مائة 500 دينار ولا يمكن تجزئتها هذه المصروفات أو المداخلات كي لا تتجاوز القيمة المذكورة.

الفصل 21

✓ إذا لم تتجاوز الموارد السنوية للجمعية 100.000 دينار تتولى الجلة العامة تعيين مراقبين حسابات للجمعية من بين المنخرطين، من غير أعضاء الهيئة المديرة، الذين لهم معرفة ب المجالات المالية والمحاسبة والذين يتطلعون إلى ذلك. أو من بين أهل الاختصاص المتقطعين الذين لا ينتهيون للجمعية. أو مراقباً لحساباتها من بين المرسمين في قائمة "المختصين في الحسابية" بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية.

- ✓ إذا تجاوزت موارد الجمعية 100 ألف دينار تعين مراقبا لحساباتها من بين الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية أو من بين المرسمين في قائمة "المختصين في الحسابية" بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية.
- ✓ وفي صورة تجاوز مواردها السنوية مليون دينار (1000.000) تعين الجمعية مراقبا أو عدة مراقبين حسابات من بين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية.

الفصل 22: يتم تعين مراقب أو عدة مراقبين حسابات من قبل الجلسة العامة العادية لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد ل القيام بمهمة مراقبة حسابات الجمعية حسب المعايير التي تضبطها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية. وتتكلف الجمعية بخلاص أتعاب مراقب الحسابات بالرجوع إلى الجدول الجاري به العمل بالنسبة إلى مدققي الحسابات لدى المؤسسات بالبلاد التونسية.

الفصل 23: يرفع مراقب الحسابات تقريره إلى الكاتب العام للحكومة وإلى رئيس الهيئة المديرة للجمعية في أجل شهر ابتداء من تاريخ تبليغه القوائم المالية للجمعية وفي صورة تعدد مراقبين الحسابات وعند اختلافهم في الرأي، يجب إعداد تقرير مشترك يتضمن وجهة نظر كل واحد منهم.

الفصل 24: تعرض القوائم المالية على الجلسة العامة العادية للمصادقة عليها أو رفضها على ضوء تقرير مراقبة الحسابات. وتنشر الجمعية هذه القوائم مرفقة بتقرير مراقبة الحسابات بإحدى وسائل الإعلام المكتوبة وبالموقع الإلكتروني للجمعية إن وجد في ظرف شهر من تاريخ المصادقة عليه.

الفصل 25: تحفظ الجمعية بوثائقها وسجلاتها المالية لمدة (10) عشر سنوات.

الفصل 26: عند الاستفادة من المال العمومي تقدم الجمعية تقريرا سنويا يشمل وصفا مفصلا لمصادر تمويلها ونفقاتها إلى دائرة المحاسبات.

العنوان الرابع

الجلسة العامة

الفصل 27: تتركب الجلسة العامة العادية من جميع أعضاء الجمعية الخالصين في اشتراكاتهم وتجتمع مرة في السنة باستثناء يوجه للأعضاء قبل الجلسة بخمسة عشر يوما بواسطة الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي

الفصل 28: تلتم الجلسة العامة بشرط حضور نصف الأعضاء على الأقل. ويصادق على القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية في أجل أدناه 15 يوما من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من الهيئة المديرة. وتكون مقرراتها نافذة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين وفي هذه الصورة تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الفصل 29: تستمع الجلسة العامة العادية إلى تقرير الهيئة المديرة وتتولى خاصة:

- ✓ تحديد السياسة العامة للجمعية وتوجيهها ومراقبتها .
- ✓ مناقشة التقرير الأدبي أو تعديله والمصادقة عليه أو رفضه.
- ✓ مناقشة القوائم المالية على ضوء تقرير مراقبة الحسابات والمصادقة عليها أو رفضها.
- ✓ تنفيذ النظام الأساسي للجمعية.
- ✓ المصادقة على النظام الداخلي للجمعية.
- ✓ إقرار البرنامج للفترة المقبلة .
- ✓ إقرار الميزانية التقديرية.
- ✓ اقتناء العقارات الازمة لنشاط الجمعية أو التقويت في العقارات التابعة لها.
- ✓ تعيين مراقب أو مراقب حسابات.
- ✓ مداولة المواضيع المرسومة بجدول الأعمال.
- ✓ انتخاب أعضاء الهيئة المديرة.

الفصل 30: تَتَّخُذ القرارات في الجلسة العامة العادية برفع الأيدي و بأغلبية الأصوات . ويتم انتخاب أعضاء الهيئة المديرة وجوبا بالاقتراع السري.

الفصل 31: ترخص الجلسة العامة العادية في اقتناء العقارات الازمة لنشاط الجمعية أو التقويت في العقارات التابعة لها والمصادقة على تنفيذ نظامها الأساسي وذلك بأغلبية ثلثي أعضائها

الفصل 32: فيما عدا الجلسة العامة العادية يمكن دعوة أعضاء الجمعية إلى جلسة عامة خارقة للعادة بطلب من رئيسها أو بطلب كتابي يوجه إلى رئيسها من طرف ثلث الأعضاء العاملين عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ على أن لا تجتمع إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل . و في كل الحالات لا تَتَّخُذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي $(\frac{2}{3})$ أصوات الأعضاء الحاضرين.

الفصل 33: وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية في أجل أدناه 15 يوما من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من الهيئة المديرة تضم ثلث أعضاء الجمعية العاملين على الأقل . وفي كل الحالات لا تَتَّخُذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي $(\frac{2}{3})$ أصوات الأعضاء الحاضرين.

الفصل 34: تنظر الجلسة العامة الخارقة للعادة في مسائل هامة منها:

- ✓ تسديد شعور في تركيبة الهيئة المديرة إذا تجاوز ثلث أعضائها.
- ✓ مراجعة النظام الأساسي للجمعية .
- ✓ وضع حد للمدة النيابية للهيئة المديرة قبل انقضاء مدتھا القانونية.
- ✓ دمج الجمعية مع جماعات أخرى أو تجزئتها .
- ✓ حل الجمعية وتصفية مکاسبها أو تعليق نشاطها مؤقتا.

آليات فض النزاعات: تختص الهيئة المديرة في فض النزاعات العادية التي تطرأ على الجمعية ولها أن تحيل موضوع النزاع على أنظار القضاء فيما تتعذر مشمولاتها

العنوان الخامس

تنقيح النظام الأساسي

الفصل 35: لا يمكن تنقيح النظام الأساسي إلا

- ✓ باقتراح من الهيئة المديرة
 - ✓ أو بطلب كتابي صادر عن ثلث أعضاء الجمعية العاملين على أقل تقدير موجه إلى رئيس الجمعية عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.
- الفصل 36:** في كلتا الصورتين المنصوص عليهما بالفصل السابق يجب أن يضمن الاقتراح الخاص بالتنقيح في جدول أعمال جلسة عامة عادية أو خارقة للعادة تضم نصف أعضاء الجمعية العاملين. وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية خارقة للعادة في أجل أدنى 15 يوماً من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من الهيئة المديرة تضم ثلث أعضاء الجمعية العاملين على الأقل. وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي ($\frac{2}{3}$) أصوات الأعضاء الحاضرين.

الفصل 37: إن التنقيح الذي يدخل على هذا النظام مدة نشاط الجمعية يجب الإعلام عنه وفق الصيغ المنصوص عليها بالفصل 5 أعلاه.

العنوان السادس

حل الجمعية وتصفية مكاسبها أو تعليق نشاطها مؤقتاً

الفصل 38: لا يمكن التصريح بتعليق نشاط الجمعية مؤقتاً أو حلها بصفة تلقائية إلا طبقاً لمقتضيات الفصلين 33 و 34 المذكورين سابقاً.

- الفصل 39:** في صورة حل الجمعية يتم إبلاغ الكاتب العام للحكومة بقرار الحل عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ خلال 30 يوماً من تاريخ صدور قرار الحل وتعيين مصفي قضائي.
- وتقوم الجمعية لأغراض التصفية بياناً بأموالها المنقوله وغير المنقوله ليعتمد في الوفاء بالتزاماتها ويوزع المتبقى منها بحسب ما تقرر أثناء الجلسة العامة المنعقدة لهذا الغرض إلا إذا كانت تلك الأموال متأنية من المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا فتؤول إلى جمعية أخرى تماطلها في الأهداف تحدها الهيئة المختصة للجمعية.

الجمعة

إِسْمٌ

تركيب الهيئة المديرية

۲۵

الفاس /

الهاتف

